البرلمانية

نائب بين وزير
..عن ذباب الفاكهة

■ من المتوقع أن يوجه النائب سالم منصور حيدرة سؤالاً لوزير الزراعة والري د.منصور الحوشبي بخصوص الاجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة لمكافحة ذباب الفاكهة التي أصابت انتاج المزارعين من المانجو بخسارة كبيرة تتكرر سنوياً.. وما نسبة الاصابة في مختلف مناطق زراعة الفاكهة لهذا الموسم.. وهل عملت الوزارة على توفير وسائل المقاومة لتكون في متناول المزارعين حتى يتمكنوا من حماية انتاج مزارعهم..؟

اعتبروا الاتفاق فرصة الاحزاب لمراجعة حساباتها تجاه الوطن

نواب: المصلحة الوطنية استدعت التمديد

▫ لم تكن دعوة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك الى الحوار الا من أجل الوصول بالنهج الديمقراطي الى آفاق أرحب، وبالوطن الى الأمن والأمان والاستقرار، حسب تعبير عدد من البرلمانيين الذين أكدوا في هذا الاستطلاع أن الاتفاق الذي توصلت اليه أطراف العملية السياسية سيخدم الوطن أرضاً وإنساناً ، وسيترتب عليه إصلاحات يحتاجها الواقع بإلحاح.

ففي البدء قال النائب محمد الخادم الوجيه: كانت دعوة فخامة الاخ الرئيس للمؤتمر الشعبي العام والأحزاب الممثلة بمجلس النواب للحوار بهدف الاتفاق على مبادئ تساعد على التغلب على وجهات النظر المتباينة للمصلحة العامة.. هذه الدعوة كانت مبشرة بأن هناك انفراجاً قريباً ، وبالفعل لم تمض أيام قلائل إلا وقد تم التوصل الى اتفاق على مبادئ عامة بموجبه استدعى الأمر الاتفاق على تأجيل الانتخابات لمدة عامين لتعطى فرصة لوضع المبادئ المتفق عليها في أطرها القانونية والدستورية.

مضيفاً: شعرت باعتزاز أثناء جلسة يوم الخميس الماضي والغالبية العظمى وهي تؤيد ما تم الاتفاق عليه من خلال التصويت على الطلب المقدم من رؤساء الكتل البرلمانية وثلث أعضاء مجلس النواب وإني على ثقة أن الجميع يعي ضرورة هذا الزخم ليدفع به قدماً نحو إنجاز المهمة الوطنية الملقاة على عاتقهم بعيدين عن المماحكات السياسية. وفي الوقت المحدد.

رجل المواقف

وعلى ذات الصعيد أكد النائب عبدالعزيز جباري أن الرئيس علي عبدالله صالح يثبت دائماً أنه رجل المواقف الذي يرعى الديمقراطية.. مشيراً الى أن دعوته الأخيرة للأحزاب جسدت – فعلاً– أنه رئيس لكل اليمنيين.

وقال جباري: إن الرئيس علي عبدالله صالح يحظى بحب واحترام كل اليمنيين وبمختلف شرائحهم وتوجهاتهم، وما نتمناه أن يكون مشرفاً على الجميع.

تنظيم رائد

ووفقاً للنائب محمد مقبل الحميري فإن الأخ علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام صمام أمان للبلد، ودائماً ما تتجلى مواقفه في الظروف الحرجة ودوماً ينحاز للوطن قبل المصلحة الحزبية..

مشيراً الى أنه يقدم التنازلات تلو التنازلات من أجل الوطن والمصلحة الوطنية العليا من منطلق أنه الحامي الأول للمكتسبات الوطنية..

توفيق الشرعبي

□ الوجيه

الوجيه: سنضع المبادئ في إطارها القانوني والدستوري

□ العجي

العجي: الاتفاق نابع من الإحساس الوطني

□ جباري

جباري: الرئيس يحظى بحب واحترام كل اليمنيين

□ الحميري

الحميري: لا نريد الاتفاق خطوة للالتفاف على الديمقراطية

□ شمّر

شمّر: التمديد سيترتب عليه إصلاحات مهمة

□ المحبشي

المحبشي: المؤتمر أثبت أنه عند مستوى المسؤولية

وقال الحميري: نحن مع توافق الاحزاب وتغليب المصلحة العليا للوطن.. ونحن مع وحدة الصف الوطني.. منوهاً الى أن المؤتمر الشعبي العام أثبت أنه تنظيم رائد يستشعر مسؤوليته تجاه الوطن، ويقدم التنازلات من أجل خدمة البلاد، وأنه لا يتمترس وراء المواقف الضيقة، ولا يغلب مصلحته الحزبية على مصالح الوطن العليا.. بالاضافة الى تجسيده مبدأ الشراكة في العملية السياسية وضرورة أن تتنافس كل القوى السياسية بعيداً عن المكايدات والمناكفات الحزبية.

ودعا الحميري جميع الأحزاب الى أن تكون عند مستوى المسؤولية، وعند مستوى هذا الاتفاق وألا يكون هذا الاتفاق عند بعض الاحزاب خطوة للالتفاف على الديمقراطية ومضيعة للوقت.. فالوطن أهم من كل مصلحة ضيقة لأي حزب كان.

إحساس وطني

الى ذلك أشار النائب سنان العجي مقرر لجنة الشؤون القانونية والدستورية الى أن موقف الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية جاء في الوقت المناسب ونابع من رؤية ثاقبة ووطنية بحتة.. منوهاً الى أن اتفاق الاحزاب نابع من الاحساس الوطني وليثبت للجميع أن مصلحة الوطن فوق كل الاحزاب والمصالح الاخرى.

معتبراً أن طلب مجلس النواب لتعديل المادة «٦٥» من الدستور، من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وحتى لا تنزلق الاحزاب الى الفوضى.. كما أن هذا الطلب جاء استكمالاً لروح الحوار الذي أطلقه فخامة الاخ الرئيس لحل كل الاشكالات القائمة بين أطراف العملية السياسية.

منوهاً الى أنه سيترتب على هذا الاتفاق اصلاحات سياسية واقتصادية غاية في الاهمية..

ودعا العجي كافة القوى السياسية الى القيام بالواجب الملقى على عاتقهم تجاه الوطن.

إصلاحات

من جانبه ذهب النائب علي مجاهد شمر الى أن حكمة وحنكة القائد الملهم المحب لوطنه وشعبه دائماً ما تكون موافقة لإرادة الشعب.. وقال: إن فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يحرص على أن تكون الديمقراطية في خدمة الوطن، ولذلك قطع الطرق على كل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن واستقراره.. كما أنه سعى الى أن يكون الجميع شركاء في النهج الديمقراطي وحرص على أن تدخل الأطراف السياسية في الانتخابات القادمة بروح تنافسية شريفة.

منوهاً الى ان التمديد لمجلس النواب سيترتب عليه إصلاحات سياسية مهمة ستخدم الوطن أرضاً وإنساناً.

فرصة

من جهته قال النائب عبدالرحمن المحبشي: إنه ليس بغريب على فخامة الاخ الرئيس أن يدعو لمثل هذه المواقف الوطنية، كما أنه ليس بغريب على المؤتمر الشعبي العام أن يقدم مثل هذه التنازلات عندما تستدعي ذلك المصلحة الوطنية، فهو التنظيم الذي يثبت يوماً بعد يوم أنه عند مستوى المسؤولية وعند مستوى ثقة الجماهير به.. منوهاً الى أن المؤتمر لايزال يقدم كل الحلول ليخلق مناخاً ملائماً للحياة السياسية ولتشعر كافة الاطراف السياسية الاخرى بأن مصلحة الوطن والشعب لها الأولوية في كل المواقف والظروف، وأن الحزبية وجدت لتخدم الوطن وتعمل على تطوره وتقدمه واستقراره.. مطالباً أحزاب المشترك بأن تقتدي بالمؤتمر الشعبي العام، وان تستغل هذا الاتفاق لتحسين صورتها تجاه الوطن والجماهير وأن تراجع حساباتها لما اقترفته بحق الديمقراطية وبحق الإرادة الجماهيرية وان تجعل هذا الاتفاق فرصة لتثبت أنها معارضة حقيقية همها -فعلاً- الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

حتى برلماني

د/ علي المخلافي*

براعة النقد

■ يستطيع كل واحد منا أن يوجه نقده الى الغير ببراعة وإتقان شديد.. ولكن هل يستطيع أيٌ منا أن ينتقد نفسه؟ الإجابة عن هذا التساؤل بحاجة الى وقفة قصيرة باعتبار ان نقد الذات ينبغي أن يبدأ قبل نقد الآخر، لأن هذا هو الوضع الطبيعي والمنطقي في الأشياء.

في بلادنا كثير من الناس نقاد بارعون لغيرهم ولكنهم لا يمتلكون هذه الموهبة حينما يتصل النقد بذواتهم، حيث لم تفرز أحادية النقد أي بناء مفيد للمجتمع.

دعونا نتوقف عند بعض الامثلة لإيضاح ما نريده من هذه الزاوية القصيرة.

المثال الاول ناخذه من إشارة المرور في الشارع.. كل منا يستطيع ان يوجد نقده اللاذع لجندي المرور وما فيه من عيوب الفوضى والإهمال واللامبالاة وعدم الالتزام بالقانون والمجاملة..الخ.

ولكن حينما يغيب جندي المرور عن الاشارة لفترة قصيرة لا تتجاوز أحياناً الدقائق الخمس يقوم كل واحد منا نحن الذين نقف عند الاشارة بمحاولة تجاوز الاشارة ولا يراعي اي واحد منا وضع الاضواء سواء اكانت حمراء او خضراء او صفراء، وهنا يحدث تشابك السيارات المتقاطعة واختناق الحركة، ولا نسمع اي واحد منا ينقد نفسه وينقد تصرفه الخاطئ، بل ربما نسمع بعضاً ينتقد جندي المرور غير الحاضر.

والغريب أن بلدان العالم يكتفي فيها المرور بتنظيم الحركة عن طريق الاشارات الضوئية ولا يحتاج الى الجنود إلا في بلادنا التي يتجمع فيها اكثر من جندي مرور بجانب الاشارة.

المثال الثاني من اي ديوان مقبل يستطيع كل منا أن يوجه النقد القاسي للفساد الذي تمارسه السلطة ولكن لا يستطيع أيٌ منا أن يوجه النقد الى ذاته ويعترف انه واحد من الذين ينتجون هذا الفساد الذي ينتقده.

المعلم ينتقد الفوضى في التعليم، ولكنه لا ينتقد نفسه وهو غائب عن المدرسة ومتهرب عن التدريس ويدفع نصف مرتبه للإدارة كي لا يحاسب على فساده.

شخص آخر ينتقد الفساد عند الآخرين ولكنه لا ينتقد نفسه وهو قابع في بيته يتسلم في نهاية كل شهر اكثر من مرتب من أكثر من جهة وليس له أية مهنة يزاولها سوى مهنة نقد الآخرين.

شخص آخر يجيد نقد فساد الغير ولكنه لا يجيد نقد نفسه حينما يستولي على حقوق الآخرين بحكم ما لديه من قوة ونفوذ.

شخص آخر ينتقد فساد الغير ولكنه يتناسى نفسه حينما يذهب للتوسط في قضايا غير قانونية ويستعمل نفوذه ووجاهته لإجبار الناس على خرق القانون وتحطيمه.

وهكذا نستطيع ان نضرب مئات الأمثلة التي تدل على أن أصل الفساد يبدأ حينما ينتقد الانسان غيره وينسى أن يبدأ بنقد نفسه ومحاسبتها.

* عضو مجلس النواب

الشيخ يحيى سهيل على الحرجوج
- ١٩٥١م حجة- كعيدنه.
- ثقافة عامة.
- عضو مجلس النواب لثلاث دورات متتالية.
- الدائرة ٢٤٩ .
- عضو البرلمان الانتقالي ٩٠-٩٣م.
- رئيس الكتلة البرلمانية لمحافظة حجه
- عضو اللجنة المالية في البرلمان.
- عضو لجنة الصداقة الألمانية اليمنية.
- عضو اللجنة الدائمة.
- له العديد من الاسهامات الخيرية والانشطة في محافظة حجة.

سيرة برلماني

أول مشروع طريق مزدوج في اليمن

■ «الميثاق» -خاص:

■ اقر مجلس النواب الثلاثاء اتفاقية قرض مشروع الطريق المزدوج "عمران- صنعاء- ذمار- تعز- عدن" المبرمة بين الحكومة اليمنية والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ٤٠٠ مليون ريال سعودي ما يعادل ١٠٦ ملايين و٦٦٦ الفاً و٦٦٧ دولاراً يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨م.

ويهدف المشروع إلى تطوير شبكة النقل البري وتنمية المناطق الحضرية والريفية في اليمن من خلال إنشاء طريق "عمران- صنعاء- ذمار- تعز- عدن" بحيث يكون كطريق مزدوج مواز للطريق القائم، وذلك بعرض ١٣,٤٥ متراً لكل اتجاه بالإضافة إلى جزيرة وسطية بعرض ٣,٦ متر وأكتاف على الجانبين بعرض ٣,٦ متر لكل اتجاه وبلغ الطول الإجمالي للطريق ٤٢٠ كم.

وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي مليار و٩٥٠ مليون دولار، وتبلغ تكلفة المقطع الثاني "صنعاء- ذمار- بيت الكوماني" بطول ٩٥ كم ٤٠٠ مليون دولار منها قرض الصندوق السعودي للتنمية ومنحة أخرى من الصندوق السعودي بمبلغ ٢١٣ مليون دولار، ومساهمة الحكومة اليمنية بمبلغ ٨٠ مليون دولار. وتتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي الترويج لمقاطع المشروع بهدف الحصول على تمويل لتنفيذ المقاطع المتبقية بنظام استرداد الكلفة «BOT».

ويتكون المشروع من أربعة مقاطع الأول "عمران- صنعاء" بطول ٦٨ كم، والثاني "صنعاء- ذمار- بيت الكوماني" بطول ٩٥ كم، والثالث "بيت الكوماني- إب- تعز" بطول ١١٧ كم، والرابع "تعز- الوطحة- عدن" بطول ١٤٠ كم.

وأوضح تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط بمجلس النواب حول المشروع حصلت عليه "الميثاق" انه سيتم تسديد اصل القرض بعد فترة سماح خمس سنوات وبفائدة سنوية ٢٪ على اقساط نصف سنوية تبلغ في مجموعها ثلاثين قسطاً.

وأشار إلى أن مشروع الطريق المزدوج من المشاريع الإستراتيجية المهمة والأول من نوعه في البلاد، ويمثل قفزة نوعية في مشاريع الطرق، وتم إعطاء الأولوية لتنفيذ المقطع الثاني من المشروع كونه يخدم أكثر من سبع محافظات ذات الكثافة السكانية العالية بشكل مباشر بالإضافة إلى استفادة عدد من المحافظات كالبيضاء وشبوة وابين والضالع من خدمات هذا المقطع ولما يعانيه هذا المقطع من ازدحام شديد في الحركة المرورية ولارتفاع معدل الحوادث التي تقع على هذا المقطع من الطريق.

وأكد التقرير البرلماني أن تنفيذ مشروع الطريق بكافة مقاطعه سيكون له عائد اقتصادي كبير من خلال تسريع الحركة المرورية بكل سهولة وأمان وسيقلل من معدل الحوادث المرورية وسيختصر كلاً من المسافة والوقت والوقود التي تستغرقها المركبات في الطريق الحالية.

توصيات برلمانية

من توصيات لجنة الخدمات

■ تحقيق عدالة التوزيع في اختيار وتنفيذ المشاريع بحيث تشمل عموم محافظات الجمهورية ووفقاً للأسس والمعايير المحددة في اختيار مشاريع الطرق الريفية.

■ الالتزام بقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم «٢٣» لسنة ٢٠٠٧م في إرساء تنفيذ مشاريع الطرق الريفية وعدم تكليف أية جهة في تنفيذ المشاريع سواءً من القروض أو المنح أو غيرها.

مقرر لجنة النقل والمواصلات:

ميناء المخا اقتصادي.. ولا مجال لعسكرته

■ أشار النائب اسماعيل السماوي مقرر لجنة النقل والمواصلات الى أن اللجنة ستقف في الفترة المقبلة أمام مشروعات قوانين غاية في الأهمية كقانون الطيران المدني وقانون حماية البيئة البحرية من التلوث.. اضافة الى مشروع قانون قيادة المرأة للتكاسي الأجرة بعد إحالته إليها من قبل الجهة المعنية.. وقضايا أخرى تطرق إليها في اللقاء التالي..

فيصل عساج

ما أبرز الطموحات التي كنتم تودون طرحها في هذه الدورة ولم يتسنَ لكم ذلك؟

– حقيقة الطموحات كبيرة لدينا في اللجنة فيما هو داخل تحت نطاق الاختصاص سواءً في قطاع النقل او قطاع الاتصالات، وقد تحقق -بحمد الله- الكثير، حيث قامت اللجنة بإنجاز عدة قوانين واتفاقيات تخدم هذين القطاعين المهمين، وقد بلغ عدد هذه القوانين والاتفاقيات حوالي (٣٦) موضوعاً قدمت اللجنة تقارير بشأنها الى المجلس واقرت – ومنها على سبيل المثال لا الحصر – قوانين النقل البري، الطيران المدني، حماية البيئة البحرية من التلوث ، وبالنسبة للإتفاقيات سواءً الدولية او الثنائية بين بلادنا والدول الاخرى نذكر منها كمثال وثائق المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البريدي العالمي لعام ٢٠٠٤م واتفاقية النقل الجوي بين حكومة بلادنا والمملكة الاردنية الهاشمية، والاتفاقية العربية لتنظيم نقل الشركات بين الدول العربية وانضمام بلادنا الى المجلس الاسلامي للطيران المدني المصادقة على النظام الأساسي للمجلس، واتفاقية الطيران المدني (شيكاغو بشأن عدم استخدام الاسلحة ضد الطائرات، واتفاقية القرض المبرمة مع بنك الاستيراد والتصدير الكوري لتمويل مشروع شبكة الاتصالات ، واتفاقية قرض تمويل مشروع مطار صنعاء الدولي (المرحلة الثانية) مع البنك الاسلامي للإنماء، واتفاقية قرض تمويل مطار تعز الدولي المبرمة مع الصندوق العربي للإنماء.

ما جديد مشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات؟

– مشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات، محال إلينا وهو قيد الدراسة والبحث.

ما دور اللجنة في وقف من يقوموا بجني مبالغ مالية من أصحاب الباصات في أمانة العاصمة دون سند رسمي؟

– لم تصل الينا أي شكاوى عن ذلك كما أنه من اختصاص الوزارة المعنية بذلك.

ما الجديد حول ميناء المخاء.. وما مصير التوصيات التي قدمتها لجنتكم؟

– بخصوص التوصيات المقدمة من اللجنة الى المجلس حول ميناء المخاء بشأن تخصيص الجزء الأكبر من الميناء لأغراض عسكرية، فقد تم إلغاء القرار بناءً على توصية اللجنة واللجنة تواصل متابعتها للجهات الحكومية المعنية بشأن تحديث وتطوير الميناء، كما التزمت بذلك أمام المجلس.

التغير في أحوال الطقس أصبح يثير القلق.. لماذا لا يتم التنبيه مبكراً لتركيب أجهزة رصد لسلامة الطرق والتخفيف من حوادث السير؟

– بخصوص توفير أجهزة رصد لسلامة الطرق وتجنب الحوادث المرورية، فقد قامت جهة الاختصاص الخاصة بالرصد بالتحري، وهناك توجه لتوفير الاجهزة وتركيبها في الطرق الرئيسية، كما يقوم الاعلام بالتوعية في وسائل الأعلام المرئية والمسموعة وبشكل يومي واللجنة تراقب ذلك.

ما دور لجنتكم حيال أعمال القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن؟

– بالنسبة لأعمال القرصنة البحرية والتي تضر بالملاحة الاقليمية والدولية، فقد قامت الجهات المختصة بعمل ترتيبات للحد من هذه الأعمال، كما وجه فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – بالتنسيق مع الدول المعنية العربية والافريقية بشجب أعمال القرصنة والعمل مع بقية اخوانه رؤساء وملوك الدول الواقعة على البحرين الاحمر والعربي لحماية خطوط الملاحة وتاميتها، وقد تم عقد العديد من المؤتمرات التي استهدفت وضع حد لأعمال القرصنة.

مشروع قانون قيادة المرأة للسيارات الأجرة لم يتم إحالته إلى اللجنة

□ السماوي

ماذا عن مشروع قانون قيادة المرأة للسيارات الأجرة؟

– بالنسبة لموضوع شركات سيارات الاجرة للمرأة المشار اليه في سؤالكم – فلم يتم إحالة هذا الموضوع الى اللجنة، وعند إحالته سيتم مناقشته مثل غيره من مشاريع القوانين.

وباعتقادي أن هذا الموضوع سيكون له صدى في الشارع العام وسيتفاعل الجميع معه، كما انه يحتاج الى توعية إعلامية باهميته، وسيكون هناك دورات تدريبية للنساء الراغبات بالعمل في هذه المهنة.

ما دوركم في معالجة العشوائيات التي بدأت تظهر بشكل مزعج بجانب المطارات.. هل لديكم توصيات للحكومة حول هذه المشكلة؟

– بالنسبة لموضوع العشوائيات بجانب المطارات، فإن جهات الاختصاص الحكومية تتخذ إجراءات إزاء ذلك، وأما الأراضي التي أخذت لصالح المطارات وملحقاتها فإن اللجنة قد ناقشت الموضوع، وتم الاتفاق مع هيئة الطيران بتعويض أصحاب الأراضي التعويض العادل.